الهجرة العمالية الأردنية إلى دول الخليج العربي وأثرها على العمال المغتربين

حسين فرحان رمزون
جامعة الزيتونة الأردنية

ملخص

تهدف الدراسة إلى البحث في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الناجمة عن الهجرة العمالية الأردنية إلى دول الخليج العربي وذلك من حيث أثرها على العامل المغترب نفسه. هذه التغيرات شملت التغير في المستوى التعليمي، الحالة الإجتماعية، الخبرات المكتسبة، معدل ومصادر الدخل الشهري، معدل الادخار ومجالات الاستثمار، التطلعات النفسية للمستقبل، الاهتمام بالوضع الاقتصادي في كل من الأردن ودول الخليج العربي والسوق العالمية، وأخيراً الوضع الصحي للمغترب نفسه. وتلخصت أجراءات البحث بتوجيه استبيان إلى عينة عشوائية مكونة من (١٧٢) مغترباً من العائدين حديثاً من دول الخليج العربي من القاطنين في عمان والزرقاء. وقد أظهرت النتائج أن الأوضاع المعيشية والتعليمية والاقتصادية للمغتربين قد تحسنت كثيراً بعد الاغتراب، بعكس الأوضاع النفسية والصحية والاستقرار الوظيفي والولاء للوطن الأم.

ABSTRACT:

This research outlines the socio-economic impact of the Jordanian labor migration to the Arab Oil Countries on the migrant worker himself. Such impact includes changes in level of

education, health, social status, job experience and stability, sources and level of income, saving and investment patterns, economic concerns for each of the home country and host country, and the value of the US dollar. The results indicated positive changes in the migrant's economic and educational standards, and negative changes in the migrant's job stability, health and psychological condition.

مقدمة:

تتمتع العمالة الأردنية بمستوى رفيع نسبياً من المهارة المهنية والتعليم نظراً لما يوليه المجتمع الأردني من اهتمام بالغ بذلك. ففي العقود القليلة الماضية كانت نسبة من يجلسون على مقاعد الدراسة تتراوح ما بين ثلث إلى نصف مجموع السكان في المملكة وفق احصائيات السكان في هذه الفترة. وهذا دليل واضح على أهمية التعليم في البنية الثقافية للمجتمع الأردني. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي للفئات العمرية ١٨ - ٢٣ سنة ليحتل الأردن المرتبة الثالثة بين دول العالم في هذا المجال بعد السويد والولايات المتحدة[١]. كما انخفضت نسبة الأمية في الأردن من ٦٨٪ عام ١٩٦١ إلى الق من ١٥٪ عام ١٩٩٣[٢]. في هذه الأثناء شهدت منطقة الخليج العربي نهضة شاملة وعلى كافة المستويات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والعمرانية نتيجة لارتفاع أسعار النفط. هذه النهضة كان يلزمها كفاءات ومهارات غير متوفرة آنذاك في دول الخليج العربي، فتم التوجه إلى الدول العربية الشقيقة مثل مصر والأردن لاستقطاب الكفاءات اللازمة. لذلك ظهرت في المنطقة العربية هجرة عمالية نشطة ما بين الدول العربية النفطية الغنية والدول العربية الأقل حظاً. كان عماد هذه الهجرة هو: المال مقابل

١ - وزارة التعليم العالي، التقرير السنوي، ١٩٩٤.

٢ - اللجنة الوطنية للسكان، النشرة السكانية (٣) ١٩٩٣.

الكفاءات. هذه الهجرة العمالية النشطة لم تتم في فراغ بل رافقها آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة جداً طالت العمال المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم التي جاءوا منها، بل وحتى الدول المصدرة والمتسوردة للعمال في آن واحد. من هنا فقد حظيت الهجرة العمالية في الوطن العربي باهتمام الباحثين على مختلف تخصصاتهم واهتماماتهم نظراً للتغيرات العميقة التي تحدثها مثل هذه الهجرة، خاصة اثر الهجرة العمالية على الاقتصاد الوطني للدول المصدرة للعمال. وبالرغم من أن عماد الهجرة العمالية هو العامل نفسه، إلا أن الموضوع الأقل حظاً في أبحاث الهجرة العمالية هو أثر الهجرة العمالية على العامل نفسه، خاصة في الوطن العربي. لذلك تكمن أهمية هذا البحث في أنه سيناقش أثر الهجرة العمالية الأردنية إلى دول الخليج العربي على العامل المهاجر نفسه.

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة لهذا البحث هم العمال الأردنيين المغتربين في دول الخليج العربي والذين عادوا عودة نهائية إلى الأردن. ستقتصر عينة البحث على العامل الأردني الذي عمل في دول الخليج لمدة ثلاث سنوات أو أكثر ثم عاد إلى الأردن عودة نهائية. الهدف من ذلك هو أن تكون فترة الغتراب كافية لاحداث التغيرات الاجتماعية المتوقعة في شخصية وحياة المغترب نفسه. عينة الدراسة ستكون من مدينتي عمان والزرقاء نظراً لتركز نسبة كبيرة من المغتربين في هذه المناطق، ونظراً لعدم توفر سجلات أو كشوفات رسمية بأسماء العمال الأردنيين المغتربين في دول الخليج العربي. أما سحب العينة فسيتم من المقاهي الشعبية وذلك بالسؤال عن أي عامل عمل في دول الخليج العربي لفترة تزيد عن ثلاث سنوات، والذين عادة ما يتجمعون في المقاهي الشعبية بصورة عفوية أو للتسلية. أما حجم العينة فسيكون ١٧٢ مغترب، وهذا مماثل لحجم العينة التي تم تبنيها في أبحاث مشابهة قام بها الباحث حول الهجرة العمالية في الأردن[1]. هذا وسيتم

(1) Ismail, 1989.

استخدام النسب المئوية في عملية التحليل واستخلاص وعرض النتائج. أما أداة البحث فستكون الاستبيان والذي سيتم تعبئته من قبل المغترب نفسه وبحضور الباحث.

خلفية تاريـخية

بعد الحرب العالمية الثانية، ساد الاعتقاد بأن الهجرة العمالية تعمل على حفظ التوازن الاقليمي والعالمي حيث يتم تبادل الأيدي العاملة من الدول الفقيرة مقابل المال والمهارات من الدول الغنية. بل إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك بالقول أن الهجرة العمالية تنفع الدول المصدرة للعمالة أكثر من الدول المستوردة حيث يحمل العامل عند عودته لبلده المهارات الجديدة والافكار والمشاريع والأموال وغير ذلك من العناصر اللازمة للتنمية المحلية رغم أن التجارب أثبتت العكس[١]. أما (ولرستين) فقد درس السوق الرأسمالية كنظام عالمي، وكيف أن الهجرة العمالية تمثل أحد عناصر الربط بين الأقاليم بالسوق الدولية والتي يتحكم بها قوى رأسمالية محدودة. فبعض الأقاليم تشارك بالسوق الدولية بالمواد الخام، بينما أقاليم أخرى تفتقر إلى مثل هذه الخامات، لذلك تشارك بالسوق العالمي من خلال تصدير العمالة المدربة.[٢]

وعن الجدوى الاقتصادية للهجرة العمالية على مستوى السوق العالمية فقد استنتج (ولرستين) أن الدول الصناعية العظمى هي المستفيد الأكبر من الهجرة العمالية العالمية[٣]. صحيح أن هذه الهجرة تعمل على زيادة الدخل لأسرة العامل المغترب وكذلك زيادة رصيد الدولة المصدرة للعمال من العملة الصعبة، إلا أن هذه الزيادة تمتصها حمى زيادة الاستهلاك للسلع الكمالية المستوردة بين اسر المغتربين، مما يعني ذهاب هذه الأرصدة إلى الدول الصناعية أولاً وأخيراً. وإلا، فكيف أصبح اليمن الفقير سوقاً للسلع الكمالية المستوردة لولا الهجرة العمالية اليمنية النشطة إلى المملكة العربية السعودية[٤].

(1) Griffith, vol. 12, No. 4, 1985, p. 676.

(2) (3) Wallerstein, 1974.

(4) Serageldin, vol. 38, No. 4, 1984, p. 615.

أما عن الهجرة العمالية في الوطن العربي فقد بين (سراج الدين) ارتباط هذه الهجرة بتباين الأوضاع الاقتصادية بين هذه الدول، وقد أيد سعد الدين ذلك وقال أن الدول المصدرة للعمال بنت خططها معتمدة على تحويلات العمال المهاجرين والذين بدورهم أصبحوا يقيمون كل شيء بالدولار، وذلك على حساب أشياء أخرى أكثر أهمية في استقرار الأسرة.(١)

أما الموضوع الأكثر جذباً لاهتمام الباحثين في هذا المجال فهو الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية على العمال المهاجرين وأسرهم. ففي بحثه عن أثر الهجرة العمالية الاقتصادي على العامل المهاجر في جمهورية مصر العربية، خلص (سراج الدين) إلى أن ٧٨٪ من عمال البناء في مصر أجابوا بحب الصرف على الكماليات مما يعني زيادة حجم الاستيراد بدلاً من زيادة حجم الانتاج(٢). أما (سعد الدين) فقد درس أنماط الاستهلاك لأسر العمال المهاجرين وخلص إلى أن حلم الكسب السريع والاعتقاد بدوام الدخل المرتفع وبريق السلع الكمالية يؤدي بالعامل المغترب إلى الانغماس في استهلاك الكماليات، بعكس المواطن الذي بقي في وطنه ولم يهاجر، مما يزيد الهوة بين الناس المحليين ويدمر الاسر غير المهاجرة. أما من حيث المهارات المكتسبة، فلا شك أن الهجرة العمالية تشجع العامل المهاجر على قبول أعمال أقل مهارة لأن رواتبها أعلى، وهذا يؤدي بالتالي إلى فقدان العامل لمهاراته الأصلية، هذا بالإضافة إلى فقدان وظيفته الأصلية في الوطن الأم(٣).

أما على مستوى الأردن، فقد بين (اسماعيل) في بحثه عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية على أسر العمال المهاجرين أن الهجرة العمالية لرب الأسرة تعمل على زيادة عمل المرأة في ظل غياب زوجها، هذا بالإضافة إلى تدني التحصيل الدراسي للأبناء وزيادة التفكك الأسري وغير ذلك من مشاكل أسرية(٤).

---

(١) سعد الدين، ١٩٨٣.

(2) Sergeldin, vol. 38, No. 4, 1984. p. 615.

(٣) سعد الدين ١٩٨٣.

(4) Ismail, 1989.

عرض النتائج:

من حيث أثر الهجرة العمالية على المستوى التعليمي للعمال، فقد تم تصنيف الاجابات في هذا الخصوص على النحو التالي:

جدول (١)
أثر الاغتراب على التغير في المستوى التعليمي للمغترب

المؤهل	أمي	اعدادي	توجيهي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
قبل الاغتراب	لا أحد	١٩,٥٪	٤١,٥٪	١٩,٥٪	١٩,٥٪	لا أحد
بعد الاغتراب	لا أحد	١٥٪	٣٥٪	١٣٪	٣٥٪	٣٪

الجدول رقم (١) يبين معظم المغتربين قبل الاغتراب هم من حملة التوجيهي ٤١,٥٪، يليهم حملة الدبلوم والبكالوريوس والاعدادية والبالغة حوالي ١٩,٥٪ لكل منهم على الترتيب، في حين لم يكن هناك أي أمي بين صفوف المغتربين. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة حملة التوجيهي إلى ٣٥٪، وانخفضت نسبة حملة الاعدادي إلى ١٥٪، ونسبة حملة الدبلوم إلى ١٣٪، في حين ارتفعت نسبة حملة البكالوريوس إلى ٣٥٪ ونسبة حملة الماجستير إلى ٣٪ من حجم العينة

أما عن أثر الهجرة العمالية على الحالة الاجتماعية للعمال المغتربين فيمكن تصنيف الاجابات على النحول التالي:

جدول رقم (٢)
أثر الاغتراب على التغير في الحالة الاجتماعية للمغترب

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	مطلق
قبل الاغتراب	٨٢٪	١٨٪	لا أحد
بعد الاغتراب	١٤٪	٨٣٪	٣٪

يوضح الجدول رقم (٢) أنه قبل الاغتراب كانت الغالبية العظمى من المغتربين (٨٢٪) هم من فئة الشباب العزاب، أما المتزوجين فلم تتجاوز نسبتهم ١٨٪ من حجم العينة، مع ملاحظة أنه لم يكن هناك أي مطلق بين افراد العينة. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة العزاب إلى ١٤٪، في حين ارتفعت نسبة المتزوجين إلى ٨٣٪، ونسبة المطلقين إلى حوالي ٣٪ من حجم العينة.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في الخبرات التي اكتسبها المغترب في غربته، فقد كانت الاجابات على النحول التالي:

جدول رقم (٣)
أثر الاغتراب على التغير في الخبرات المهنية المكتسبة لدى المغترب

الخبرة المكتسبة	بلا عمل	تجارة	موظف	فني	أخرى
قبل الاغتراب	٪١٩	٪١٢	٪١٨	٪٣٩	٪١٢
بعد الاغتراب	٪٢٩	٪٣٥	٪١٢	٪١١	٪١٣

يبين الجدول رقم (٣) أن ٣٩٪ من حجم العينة كانوا قبل الاغتراب من المهنيين، يليهم ١٩٪ كانوا بلا عمل، وحوالي ١٨٪ كانوا موظفين، وحوالي ١٢٪ كانوا يعملون في التجارة، وحوالي ١٢٪ يعملون في مهن أخرى متنوعة. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة الفنيين إلى ١١٪، كما انخفضت نسبة الموظفين إلى ١٢٪، وبقيت نسبة من يعمل في المهن الأُخرى المتنوعة حول معدلها، في حين ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل إلى ٢٩٪ ونسبة من أصبح يعمل في التجارة إلى ٣٥٪.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في معدل الدخل الشهري للمغترب فقد كانت الاجابات على النحو التالي:

جدول (٤)
أثر الاغتراب على التغير في معدل الدخل الشهري للمغترب

معدل الدخل الشهري	عاطل عن العمل	١٠٠-١٩٩دينار	٢٠٠ دينار فأكثر
قبل الاغتراب	٣٦٪	٤٠٪	٢٤٪
بعد الاغتراب	٤٤٪	٢٠٪	٣٦٪

يبين الجدول رقم (٤) أن ٣٦٪ من حجم العينة كانت قبل الاغتراب تعاني من البطالة وانقطاع الدخل، بينما كان ٤٠٪ من حجم العينة يتمتع بدخل شهري يتراوح ما بين مئة ومئتي دينار، أما من كان دخله الشهري أكثر من مئتي دينار فكانت نسبتهم لا تتجاوز ٢٤٪ من حجم العينة. أي أن غالبية المغتربين كانوا من ذوي الدخل المتوسط. أما بعد الاغتراب فقد ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل إلى ٤٤٪، وانخفضت نسبة ذوي الدخل مئة إلى مئتي دينار شهرياً إلى ٢٠٪ من حجم العينة، في حين ارتفعت نسبة من أصبح دخله الشهري يزيد عن مئتي دينار إلى حوالي ٣٦٪ من حجم العينة.

يرتبط بما سبق أثر الهجرة العمالية على التغير في معدل نسبة الادخار إلى مجموع الدخل الشهري حيث كانت الاجابات على النحو التالي:

جدول (٥)
أثر الاغتراب على التغير في معدل نسبة الادخار الشهري للمغترب

معدل الادخار	لا ادخار	أقل من ٢٠٪	أكثر من ٢٠٪
قبل الاغتراب	٨٢٪	١٨٪	لا يوجد
بعد الاغتراب	٦٩٪	١١٪	٢٠٪

يبين الجدول رقم (٥) أن غالبية المغتربين (٨٢٪ من حجم العينة) لم يكن لديهم أي

ادخار شهري قبل الاغتراب، في حين أفاد ١٨٪ من حجم العينة بوجود ادخار شهري لا يزيد عن ٢٠٪ من الدخل. أما بعد الاغتراب فقد افاد ٦٩٪ من حجم العينة بعدم وجود أي ادخار، في حين أفاد ١١٪ من حجم العينة بادخار لا يزيد في نسبته عن ٢٠٪ من الدخل الشهري، بينما أفاد ٢٠٪ من حجم العينة بوجود ادخار يزيد في نسبته عن ٢٠٪ من الدخل.

أما عن أثر الهجرة العمالية على نوعية الاستثمارات للمغترب قبل وبعد الاغتراب فقد كانت الاجابات على النحو التالي:

جدول (٦)

أثر الاغتراب على التغير في مجالات الاستثمار عند المغترب

نوع الاستثمار	لا شيء	بيوت/أراضي	سيارات	أسهم	محل	متنوعة
قبل الاغتراب	٨٩٪	٧٪	٣٪	-	-	١٪
بعد الاغتراب	٢٥٪	٢٩٪	٢٢٪	١٪	١٪	٣١٪

يبين الجدول رقم (٦) أن غالبية المغتربين (حوالي ٨٩٪ من حجم العينة) لم يكن لديهم أي نوع من الاستثمار قبل الاغتراب، بينما أفاد ٧٪ من حجم العينة ببعض الاستثمارات في الأراضي، وحوالي ٣٪ في السيارات وحوالي ١٪ في مجالات متنوعة. أما بعد الاغتراب فقد أفاد ٣١٪ من حجم العينة باستثمارات متنوعة، وحوالي ٢٩٪ في العقارات، وحوالي ٢٢٪ في السيارات، وحوالي ١٪ في كل من الأسهم والمحلات، وحوالي ٢٥٪ لم يتمكنوا من أي نوع من الاستثمار.

أما عن أثر الهجرة العمالية على التغير في مصادر الدخل للمغترب فقد كانت الاجابات على النحو التالي:

جدول (٧)
أثر الاغتراب على التغير في مصادر الدخل للمغترب

مصادر الدخل	لا دخل	الأهل	راتب	تجارة	ايجار	أسهم	متنوعة
قبل الاغتراب	-	٣١٪	٦٨٪	١٪	-	-	-
بعد الاغتراب	٢٩٪	-	٢١٪	١١٪	١٨٪	١٧٪	٤٪

يبين الجدول رقم (٧) أن ٣١٪ من حجم العينة كانت قبل الاغتراب تعتمد على الأسرة كمصدر للدخل، بينما الغالبية العظمة (٦٨٪) كانت تعتمد على الراتب الشهري كمصدر للدخل، والباقي (١١٪ من العينة) كانوا يعتمدون على التجارة. أما بعد الاغتراب فقد أصبح ٢٩٪ من العينة بدون أي مصدر للدخل سوى مدخراتهم التي جمعوها في غربتهم، بينما تمكن ٢١٪ من العينة من الحصول على عمل براتب شهري محدود، وحوالي ١١٪ من العينة أصبح دخلهم من التجارة، وحوالي ١٨٪ من العينة أصبحوا يعتمدون على ايجارات البيوت، وحوالي ١٧٪ من العينة أصبحوا يعتمدون على أرباح الأسهم كمصدر للدخل، وحوالي ٤٪ أصبحوا يعتمدون على مصادر أخرى ومتنوعة للدخل.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التطلعات المستقبلية للمغترب فقد كانت الاجابات على النحو التالي:

جدول (٨)
أثر الاغتراب على التطلعات المستقبلية للمغترب

التطلع للمستقبل	متفائل	متشائم
قبل الاغتراب	٧٦٪	٢٤٪
بعد الاغتراب	٣٦٪	٦٤٪

يبين الجدول رقم (٨) أن ٧٦٪ من حجم العينة كانوا قبل الاغتراب يتمتعون بنظرة متفائلة للحياة والمستقبل. مقابل ٢٤٪ كانوا متشائمين في نظرتهم للحياة والمستقبل. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة المتفائلين إلى ٣٦٪ من العينة، في حين ارتفعت نسبة المتشائمين إلى حوالي ٦٤٪ من حجم العينة.

أما عن أثر الهجرة العمالية على مدى اهتمام المغترب بالوضع الاقتصادي في الأردن فقد كانت الاجابات على النحو التالي:

جدول (٩)

أثر الاغتراب على مدى اهتمام المغترب بالوضع الاقتصادي في الأردن

الاهتمام بالاقتصاد الأردني	نعم	لا
قبل الاغتراب	٨١٪	١٩٪
بعد الاغتراب	٦٧٪	٣٣٪

يبين الجدول رقم (٩) أن ٨١٪ من حجم العينة كانوا قبل الاغتراب يولون الاهتمام بالوضع الاقتصادي في الأردن، في حين أفاد ١٩٪ من العينة بعدم وجود مثل هذا الاهتمام. أما بعد الاغتراب فقد انفخضت نسبة المهتمين بالوضع الاقتصادي في الأردن إلى ٦٧٪ من العينة، بينما ارتفعت نسبة من أصبح لا يهتم بذلك إلى حوالي ٣٣٪ من حجم العينة.

أما عن أثر الهجرة العمالية على التغير في مدى اهتمام المغترب بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي فقد كانت الإجابات على النحو التالي:

جدول (١٠)

أثر الاغتراب على مدى اهتمام المغترب بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي

الاهتمام بالاقتصاد الخليجي	نعم	لا
قبل الاغتراب	٣٨٪	٦٢٪
بعد الاغتراب	٧١٪	٢٩٪

يبين الجدول رقم (١٠) أنه قبل الاغتراب كان ٦٢٪ من حجم العينة لم يكن لديهم اهتمام بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي بينما أفاد ٣٨٪ من العينة بوجود مثل هذا الاهتمام. أما بعد الاغتراب فقد ارتفعت نسبة المهتمين بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي إلى ٧١٪ في حين انخفضت نسبة من ليس لديه مثل هذا الاهتمام إلى ٢٩٪ من حجم العينة.

أما عن أثر الهجرة العمالية على مدى اهتمام المغتربين بالاقتصاد العالمي، ممثلاً ذلك بقيمة الدولار مقابل الدينار الأردني، فقد كانت الإجابات على النحو التالي:

جدول (١١)

أثر الاغتراب على التغير في اهتمام المغترب بقيمة صرف الدولار

الاهتمام بقيمة الدولار	نعم	لا
قبل الاغتراب	٢٨٪	٧٢٪
بعد الاغتراب	٨٢٪	١٨٪

يبين الجدول رقم (١١) أن ٧٢٪ من حجم العينة لم يكن لديهم قبل الاغتراب أي اهتمام بقيمة صرف الدولار مقابل الدينار، بينما كان هناك فقط ٢٨٪ من حجم العينة لديهم مثل هذا الاهتمام. أما بعد الاغتراب فقد تغيرت هذه الصورة حيث أصبح ٨٢٪

من حجم العينة يهتمون بقيمة صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار، في حين لم تتجاوز نسبة من ليس لديهم مثل هذا الاهتمام لا تتجاوز ١٨٪ من حجم العينة.

أما عن أثر الهجرة العمالية على المستوى الصحي للمغتربين فقد كانت الاجابات على النحول التالي:

جدول (١٢)
أثر الاغتراب على الوضح الصحي للمغترب

المستوى الصحي	مريض	وسط	ممتاز
قبل الاغتراب	لا يوجد	٪١٧	٪٨٣
بعد الاغتراب	٪٣٢	٪٣٠	٪٣٨

يبين الجدول رقم (١٢) أنه قبل الاغتراب كان ٨٣٪ من حجم العينة يتمتعون بوضع صحي ممتاز، وحوالي ١٧٪ من العينة كانوا بمستوى صحي متوسط، بينما لم يكن هناك أي مريض بين المغتربين أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة من بقي يتمتع بمستوى صحي ممتاز إلى ٣٨٪ من حجم العينة، بينما ارتفعت نسبة من أصبحوا في مستوى صحي متوسط إلى ٣٠٪، في حين أصبح هناك نسبة مرضى تبلغ حوالي ٣٢٪ من حجم العينة.

مناقشة النتائج

يبين الجدول رقم (١) أنه قبل الاغتراب كان ٤١,٥٪ من أفراد العينة يحملون مؤهل توجيهي، يليهم ١٩,٥٪ من أفراد العينة من مستوى الاعدادي، وحوالي ١٩,٥٪ من حملة الدبلوم، وحوالي ١٩,٥٪ من حملة البكالوريوس، مع ملاحظة عدم وجود أي أمي بين أفراد العينة. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من المغتربين هم من نخبة الفئات المهنية المتعلمة في الأردن. فعند التعاقد مع العمال للعمل في دول الخليج العربي يتم

اختيار الفئات المهنية الأكثر تعليماً. أما بعد الاغتراب فيلاحظ الانتقال التدريجي بين المغتربين للمؤهلات التعليمية الأعلى. فقد انفخضت نسبة حملة مؤهل التوجيهي إلى ٣٥٪ من أفراد العينة، كما انخفضت نسبة حملة الاعدادي إلى ١٥٪ في حين ارتفعت نسبة حملة مؤهل البكالوريوس إلى ٣٥٪، ونسبة حملة مؤهل الماجستير إلى ٣٪ من أفراد العينة. وهذا يدل على أن المال وحده لا يمثل الدافع الوحيد للاغتراب، بل أيضاً تطلع المغترب إلى الارتقاء في مستوى التعليم حال توفر المال الكافي لذلك. ولا عجب في ذلك فهو متعلم ويعرف قيمة التعليم، خاصة أن الرواتب للمغتربين في دول الخليج العربي عادة يحددها المؤهل العلمي والخبرة، وهذا يشكل دافع قوي للمغترب لمواصلة تعليمه حال توفر الفرصة الملائمة لذلك، خاصة وأن الطلب يتزايد في دول الخليج على المهارات والشهادات العليا وليس المهارات فقط. هذه النتيجة تتماشى مع ما خلص إليه (سعد الدين) من أن الهجرة العمالية تؤدي إلى تحسن المستوى التعليمي بين صفوف العمال المغتربين[١].

ومن حيث أثر الهجرة العمالية على الحالة الاجتماعية للمغتربين، فإن الجدول رقم (٢) يبين أنه قبل الاغتراب كانت الغالبية العظمى من المغتربين (٨٢٪) غير متزوجين، بينما لم تتجاوز نسبة المتزوجين (١٨٪). وهذا يدل على أن معظم المغتربين كانوا من فئة الشباب العزاب الذين تملأهم الآمال وحب المغامرة والكسب السريع. وفي مجتمع عربي محافظ نسبياً مثل المجتمع الأردني، فإن الزواج يعتبر في طليعة الأولويات لدى الشباب المغتربين، خاصة وأن حياة الغربة تزيد من شعور الشباب المغترب بالحاجة إلى الزواج نظراً لابتعاده عن أسرته التي كانت تقوم برعايته والعناية به. فتكاليف الزواج في الأردن مرتفعة جداً بالنسبة لمعدل الدخل، والهجرة العمالية إلى دول الخليج العربي تمثل فرصة ثمينة للزواج في فترة زمنية قصيرة نظراً لارتفاع الدخل. وعليه يمكن القول بأن الهجرة العمالية تزيد من فرص الزواج بين المغتربين، بل انه الاستثمار الأول الذي يفكر فيه

(١) سعد الدين، ١٩٨٣.

المغترب بعد التحسن الملحوظ في قدراته المالية. وهذا قد يفسر قلة حماس المتزوجين للاغتراب مقارنة بغير المتزوجين حيث لم تتجاوز نسبة المتزوجين قبل الاغتراب ١٨٪.

ويجدر القول هنا أنه وفي بعض الحالات قد تؤدي حياة الغربية إلى الطلاق، خاصة بين المتزوجين حديثاً، فقد أفاد ٣٪ من أفراد عينة البحث بوقوع حالات طلاق بعد الاغتراب.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في وظائف وخبرات المغتربين، فإن الجدول رقم (٣) يبين أنه قبل الاغتراب كان ١٩٪ من حجم العينة بلا عمل، كما كان حوالي ١٢٪ يعملون بالتجارة، وحوالي ١٨٪ كانوا موظفين في القطاعين العام والخاص، وحوالي ١٢٪ كانوا يعملون في مهن أخرى متنوعة، وأن أكثرهم (حوالي ٣٩٪) كانوا من الفنيين والمهنيين. إذن الفئة الأكثر نسبة بين المغتربين الأردنيين هم فئة الفنيين والمهنيين، وهذا سببه ما كانت تشهده دول الخليج من خطط تنموية وعمرانية مختلفة تحتاج إلى أعداد كبيرة من الفنيين الذين كانت هذه الدول تفتقر إليهم في حين كان الأردن ومصر يعانيان من الفائض في هذه التخصصات، لذلك وجدوا في الاغتراب إلى دول الخليج العربي الفرصة الملائمة لتحسين ظروفهم المعيشية من خلال الرواتب العالية التي يتقاضونها هناك مقارنة بالرواتب التي يتقاضونها في الاردن. أما بعد الاغتراب والعودة إلى الأردن فقد ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل إلى ٢٩٪ خاصة وأن عودتهم جاءت في ظروف اقتصادية صعبة كان يمر بها الأردن بسبب حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من العودة المفاجئة لآلاف الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي، كما أن الخبرات التي اكتسبها هؤلاء العمال في غربتهم تعتبر غير مطلوبة الآن في سوق العمل الأردني، وهذا ما حذر منه (سانتوس) من أن الخبرات التي يكتسبها العمال في غربتهم هي خبرات غير ملائمة لحاجة الوطن الأم نظراً لتباين طبيعة ولون الحياة الاقتصادية والمستوى التكنولوجي في كل من الدول المصدرة والمستوردة للعمال. لذلك فإن هؤلاء العمال يكونون عرضة للانضمام إلى صفوف البطالة عند عودتهم للوطن

الأم[١]. أما بالنسبة للتغير في بقية فئات المتغتربين بعد العودة من الاغتراب، فيلاحظ انخفاض نسبة من بقي يعمل في الأعمال المهنية إلى ١١٪ في حين أن نسبة من أصبح يعمل في التجارة قفزت إلى ٣٥٪. وهذا يدل على عزوف المغتربين بعد الاغتراب عن العمل في مهن أو وظائف ذات رواتب شهرية محدودة، والتوجه بدلاً من ذلك للعمل في قطاع التجارة الحرة (محلات، مصانع، تعهدات) بهدف الاستقلالية في العمل والكسب السريع، خاصة وأنهم بعد الاغتراب أصبحوا يملكون رأس المال الكافي واللازم لمشاريعهم التجارية، لذلك يميل المغترب للعمل في مجالات ذات طابع خدمي أو مستقل بعيداً عن مهنهم وخبراتهم الأصلية، وهذا يتماشى مع ما توصل إليه (سعد الدين) من أن الهجرة العمالية تؤدي إلى تغير اتجاهات المغترب من العمل المأجور إلى العمل الخاص وفتح منشآت للاستيراد[٢]. وهذه الحقيقة تصبح أكثر وضوحاً من خلال تغير نسبة العاملين كموظفين من حوالي ١٨٪ قبل اغتراب إلى حوالي ١٢٪ بعد الاغتراب. فمن كان موظفاً قبل الاغتراب خسر وظيفته أثناء غربته، أو أنه لم يعد يقنع بالعمل في مهن ذات دخل محدود، فاتجه للعمل في مجالات اقتصادية أخرى أكثر استقلالية وأسرع كسباً. هذه الحقيقة تصبح أكثر وضوحاً عندما نرى أن نسبة المهنيين قد انخفضت إلى أقل من الثلث بعد الاغتراب. فالمفروض أن يكون المغترب قد زادت خبراته في الغربة وبالتالي زاد ارتباطه بمهنته، لكن يبدو أن هناك نوعاً من عدم الرضا ببعض المهن بين صفوف المغتربين وبالتالي زاد ارتباطه بمهنته، لكن يبدو أن هناك نوعاً من عدم الرضا ببعض المهن بين صفوف المغتربين وبالتالي يبتعدون عن منهنم الأصلية في أقرب فرصة تتوفر فيها مهن أخرى بديلة مثل التجارة. وهذا يعني أن المجتمع الأردني لازال ينظر إلى بعض المهن أو الحرف نظرة أقل من المهن الحرة. أما نسبة من يعمل في المهن الأخرى بعد الاغتراب فقد بقيت حول معدلها قبل الاغتراب، أي حوالي ١٣٪ من مجموع العينة.

---

(١) اسماعيل ١٩٨٩.

(٢) سعد الدين ١٩٨٣.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في مصادر الدخل، فإن الجدول رقم (٤) يبين أن ٣٦٪ من حجم العينة كانوا قبل الاغتراب يعانون من البطالة وانقطاع الدخل، بينما كان ٤٠٪ من حجم العينة يتمتعون بدخل شهري يتراوح ما بين مئة ومئتي دينار، أمامن كان دخله الشهري أكثر من مئتي دينار فكانت نسبتهم لا تتعدى ٢٤٪ من مجموع العينة. وباختصار فإن غالبية المغتربين كانوا من ذوي الدخل المتوسط أو ممن ينتظر فرصة للتوظيف حيث بلغت نسبة هؤلاء حوالي ٧٦٪ من مجموع العينة. أما بعد الاغتراب والعودة إلى الأردن، وكما هو متوقع، فقد ارتفعت نسبة ذوي الدخل الشهري المرتفع (٢٠٠ دينار فأكثر) إلى حوالي ٣٦٪ ، بينما انخفضت نسبة ذوي الدخل الشهري المتوسط (١٠٠-١٩٩) إلى حوالي ٢٠٪، مقابل ارتفاع بسيط في نسبة من لا دخل له حيث أصبحت حوالي ٤٤٪ من مجموع العينة. ويعود سبب ارتفاع من لا دخل له بعد الاغتراب إلى العودة المفاجئة للمغتربين أبان حرب الخليج الثانيةوما مر به الأردن من ظروف اقتصادية حرجة تمثلت بصورة شبه ركود اقتصادي وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة بشكل حاد، حيث عاد المغتربين ليجدوا وظائفهم القديمة قد شغلها آخرين، وأن الخبرات التي اكتسبوها لا تتماشي مع حاجة سوق العمل الأردني، وبالتالي انضمامهم إلى صفوف البطالة معتمدين في حياتهم على ما تبقى لديهم من مدخرات وأرصدة جمعوها في غربتهم.

إذن يمكن القول بأن الهجرة العمالية تعمل على زيادة تآكل الفئة المتوسطة الدخل بين صفوف المغتربين، وبالتالي زيادة تباين معدل الدخل بينهم. فالمغتربين أصحبوا بعد عودتهم إما عاطلين عن العمل أو ذوي دخل مرتفع وذلك حسب المستوى التلعيمي والخبرة المكتسبة ومدى حاجة السوق الأردني لمثل هذه التخصصات والخبرات. أضف لذلك أن الهجرة العمالية تؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار الوظيفي بين صفوف المغتربين. فمن ناحية يكون المغترب عرضة لعدم الحصول على فرص وظيفية مناسبة عند عودته لوطنه الأم، ومن ناحية أخرى قد يكون عاجزاً عن فتح مشروع تجاري صغير وبالتالي المعاناة من البطالة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة عزوف المغترب عن الانخراط في وظائف ذات طابع خدمي أو يدوي.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في الادخار الشهري، فإن الجدول رقم (٥) يبين أن غالبية المتغربين (٨٢٪) لم يكن لديهم قبل الاغتراب أي نسبة ادخار شهري، بينما أفاد ١٨٪ من حجم العينة بوجود ادخار شهري لا يزيد عن ٢٠٪ من الدخل الشهري. وتفسير ذلك هو حقيقة تدني الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن وبالتالي عدم توفر الفرص للاستثمار. أما بعد الاغتراب فقد تغيرت هذه الصورة قليلاً حيث انخفضت نسبة من لا يتمتع بأي ادخار إلى ٦٩٪ من مجموع العينة، وكذلك انخفضت نسبة من أصبح يتمتع بادخار أقل من ٢٠٪ إلى حوالي ١١٪ من مجموع العينة، بينما ارتفعت نسبة من أصبح يتمتع بادخار شهري يزيد عن ٢٠٪ من الدخل إلى حوالي ٢٠٪ من مجموع العينة. وتفسير ذلك هو زيادة معدل ومصادر الدخل للمغتربين بعد عودتهم إلى الأردن وبالتالي زيادة قدرتهم على زيادة نسبة الادخار من معدل الدخل الشهري.

يرتبط بما سبق أثر الهجرة العمالية على التغير في مجالات الاستثمار، حيث يظهر الجدول رقم (٦) أن غالبية المغتربين ٨٩٪ من حجم العينة) لم يكن لديهم أي نوع من أنواع الاستثمار قبل اغترابهم، بينما أفاد ١١٪ بأنه كان لديهم استثمارات محدودة في البيوت والأراضي والسيارات وغير ذلك. قلة معدل الاستثمار يرجع إلى قلة موارد الدخل قبل الاغتراب، وكذلك ارتفاع أسعار البيوت والأراضي لدرجة يعجز معها الفرد العادي عن الاستثمار. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة من لا يوجد عندهم استثمارات إلى ٢٥٪، وتوزعت الاستثمارات لباقي العينة في المجالات التالية: ٢٠٪ بيوت وأراضي، ٢٢٪ سيارات، ١٪ أسهم، ١٪ محلات تجارية، والباقي (٣١٪) من حجم العينة أفادوا باستثمارات متنوعة ومتغيرهة من فترة إلى أخرى كنوع من الحيطة من أن يصابوا بالافلاس إذا حصل كساد في قطاع اقتصادي معين. وعليه فإن حوالي ٧٥٪ من حجم العينة قد انتقلوا بعد الاغتراب من حالة عدم وجود أي استثمار إلى مرحلة الاستثمار المتنوع، نظراً لأنهم أصبحوا يمتلكون رأس المال الكافي لمثل هذه الاستثمارات. إذن الهجرة العمالية تساهم في زيادة حجم ونوع الاستثمارات في البلد الأم من خلال الانتقال بالمغتربين من حالة الاعتماد على الراتب إلى مرحلة الاستثمارات المتنوعة خاصة البيوت والأراضي والسيارات.

أما من حيث أثرة الهجرة العمالية على التغير في مصادر الدخل للعمال المغتربين، فإن الجدول رقم (٧) يبين أن ٣١٪ من حجم العينة كانت قبل الاغتراب تعتمد على الأسرة كمصدر للدخل بسبب وجودهم كأفراد معالين في أسرهم وعدم توفر فرص وظيفية لهم، بينما كانت الغالبية العظمى من المغتربين (٦٨٪) تعتمد على الراتب الشهري كمصدر للدخل، والباقي (١١٪) من حجم العينة كانوا يعتمدون في دخلهم على العمل في التجارة. أما بعد الاغتراب والعودة إلى الأردن، فقد أصبح ٢٩٪ من العينة بدون أي مصدر للدخل سوى مدخراتهم التي جمعوها في غربتهم وذلك بسبب عجزهم عن الحصول على فرص وظيفية أو فتح مشروع تجاري كما سبق القول، بينما تمكن ٢١٪ من العينة من الحصول على عمل براتب شهري، وحوالي ١١٪ من العينة أصبح لهم دخل من التجارة، وحوالي ١٨٪ من العينة اصبح لهم دخل من ايجارات البيوت، وحوالي ١٧٪ من العينة أصبحوا يعتمدون علىأرباح الأسهم كمصدر للدخل، وحوالي ٤٪ أصبحوا يعتمدون على مصادر أخرى ومتنوعة للدخل. هذا التغير في مصادر الدخل بعد الاغتراب يدل على عزوف المغتربين عن الاعتماد على الأعمال ذات الراتب الشهري المحدود كمصدر للدخل والاتجاه بدلاً من ذلك نحو نشاطات اقتصادية أخرى أكثر استقلالية مثل التجارة والأسهم والإيجارات. إذن يمكن القول بأن الهجرة العمالية تعمل على زيادة وتنوع مصادر الدخل الشهري بين أسر المغتربين، بعيداً عن مصادر الدخل المحدود مثل الرواتب الشهرية، وهذا يعزز ما خلص إليه (سانتوس) من أن العمال المغتربين يميلون للعمل في قطاعات الخدمات والاستيراد والتجارة، بعيداً عن قطاعات الزراعة والانتاج[1].

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على الحالة النفسية للعامل المغترب نفسه، فإن الجدول رقم (٨) يبين أن ٧٦٪ من ا لعينة كانت قبل الاغتراب تتمتع بالاستقرار النفسي وبالتالي كانوا متفائلين في نظرتهم للحياة والمستقبل من حيث إمكانية الارتقاء في المستوى المعيشي. أما من كانوا قبل الاغتراب متشائمين فلم تتجاوز نسبتهم ٢٤٪ من

(1) Santos, 1970. p. 231.

حجم العينة. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة المتفائلين إلى ٣٦٪ من حجم العينة، بينما ارتفعت نسبة المتشائمين إلى ٦٤٪ من حجم العينة. لقد عاد المغترب إلى الأردن ليجد المعاناة من ارتفاع نسبة البطالة، وغلاء الأسعار، وتدهور العلاقات بين الدول العربية، وغير ذلك، مما يدفع المغترب للنظر إلى المستقبل بنوع من الريبة والخوف والتشاؤم. وعليه يمكن القول بأن الهجرة العمالية تعمل على زعزعة الاستقرار النفسي للمغتربين لتجعل نظرتهم للمستقبل يسودها التشاؤم وعدم الاستقرار، بدليل رغبتهم في الهجرة ثانية إلى دول الخليج العربي في المستقبل حال تحسن العلاقات العربية، وتوفر الفرصة المناسبة للهجرة ثانية.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في مدى اهتمام المغترب في الوضع الاقتصادي للوطن الأم، فإن الجدول رقم (٩) يبين أن ٨١٪ من العينة كانوا قبل الاغتراب يولون الاهتمام الكبير بالوضع الاقتصادي في الأردن، وهذا طبيعي جداً لأن الإنسان لا بد وأن يهتم بالوضع الاقتصادي للمكان الذي يعيش فيه.أما نسبة من لم يكن لديه مثل هذاالاهتمام فلم تتجاوز نسبتهم ١٩٪ من حجم العينة، والسبب في ذلك هو أن قسم كبير منهم كان في الأصل ينظر إلى الهجرة خارج الأردن. أما أثناء الاغتراب فنجد أن نسبة المهتمين بالوضع الاقتصادي في الأردن انخفضت إلى ٦٧٪ من حجم العينة، في حين ارتفعت نسبة من أصبح لا يحمل مثل هذا الاهتمام إلى حوالي ٣٣٪ من حجم العينة. ولئن كان هذا التغير قليل نسبياً، إلا أنه ولا شك يعكس حقيقة أن الاغتراب يقلل من ارتباط المغترب بوطنه خاصة من الناحية الاقتصادية. وهذا ما خلص إليه (سعد الدين) من أن الهجرة العمالية تعمل بصورة غير مباشرة على تقليل شعور الولاء للوطن الأم ليس فقط بين المغتربين بل وحتى بين من بقي دون اغتراب، والسبب في ذلك هو أن الهجرة العمالية تزرع في نفوس الناس (مغتربين وغير مغتربين) قيم جديدة تقوم على أن الأمل في تحسن مستوى الحياة تكمن في الهجرة للعمل في الخارج وليس في الاستقرار وبناء اقتصاد الوطن الأم[١]. أهمية هذه الحقيقة لا تكمن في جوهرها

(١) سعد الدين، ١٩٨٣.

الاقتصادي فقط، بل أنها تعتبر مقياس واقعي لمدى تغير ارتباط المغترب بوطنه وولائه له. وللأسف هذه الحقيقة غالباً ما يغفل عنها الباحثون في عملية تقييم ايجابيات وسلبيات الهجرة العمالية على الوطن الام.

يرتبط بما سبق اهتمام المغترب بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي، حيث يبين الجدول رقم (١٠) أنه قبل الاغتراب كان ٦٢٪ من العينة لديهم اهتمام بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي، وذلك بسبب تطلعهم الدائم للهجرة إلى دول الخليج العربي. بينما أفاد ٣٨٪ أنه لم يكن لديهم مثل هذاالإهتمام بسبب عدم تفكيرهم للهجرة إلى هناك. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة من بقي يهتم بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي إلى ٢٩٪ من العينة، بينما ارتفعت نسبة من ليس لديهم مثل هذا الاهتمام إلى ٧١٪ من العينة. وهذا يفسره البعد عن دول الخليج والعودة للوطن الأم وما يعني ذلك من انقطاع حلقة الاتصال الاقتصادي بين الطرفين. لكن تبقى الحقيقة ماثلة في أن الهجرة العمالية تعمل بصورة غير مباشرة على توجيه المغترب من الاهتمام بالأوضاع في وطنه إلى الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية لدول الخليج العربي طالما كان هناك أمل في الهجرة ثانية إلى هناك.

أما من حيث أثر الهجرة العمالية على التغير في مدى اهتمام المغترب بالاقتصاد العالمي ممثلاً ذلك بتذبذب قيمة صرف الدولار في الأسواق العالمية، فإن الجدول رقم (١١) يبين أن ٧٢٪ من حجم العينة لم يكن لديهم قبل الاغتراب مثل هذا الاهتمام، بينما افاد ٢٨٪ من حجم العينة بمثل هذا الاهتمام. وقد يفسر هذا بحقيقة عدم وجود الحاجة للتعامل بغير الدينار داخل الأردن قبل الاغتراب. أما بعد الاغتراب فقد تغيرت الصورة حيث أصبح ٨٢٪ من حجم العينة يهتمون بقيمة صرف الدولار في أسواق العملة، بينما لم تتجاوز نسبة من ليس لديهم مثل هذا الاهتمام ١٨٪ من حجم العينة. وسواء كان مرجع مثل هذا الاهتمام هو ارسال الحوالات المالية من الخارج إلى الأهل في الأردن، أو أن مرجعه هو زيادة وعي المغتربين حول مدى العلاقة بين قيمة صرف الدولار وسهولة التجارة الخارجية، فإنه ما من شك أن الهجرة العمالية، وبصورة غير مباشرة، قد زادت من درجة ارتباط المغتربين بنظام سوق التجارة العالمي، ممثلاً ذلك في الزيادة

الملحوظة في اهتمام المغتربين بقيمة صرف الدولار في السوق المحلية والعالمية، لأنه (أي الدولار) هو العملة الرئيسية المستخدمة في السوق العالمي. وهذا يتماشى مع ما خلص إليه (ولرستين) من أن الهجرة العمالية تمثل أحد عناصر ربط الأقاليم (أي دول العالم الثالث) بالسوق العمالية والتي يتحكم بها قلة من القوى الرأسمالية العالمية.[1]

أما عن أثرة الهجرة العمالية على الوضع الصحي للمغترب، فإن الجدول رقم (١٢) يبين أن حوالي ٨٣٪ من حجم العينة كانوا قبل الاغتراب يتمتعون بوضع صحي ممتاز، بينما أفاد ١٧٪ من حجم العينة بأنهم كانوا بمستوى صحي متوسط، في حين لم يكن هناك أي مريض بين المغتربين عند هجرتهم. ويفسر هذا حقيقة أن غالبية المغتربين هم من فئة الشباب القوى والمعافى، والذين يحملون شهادات طبية تثبت لياقتهم الصحية للخدمة في دول الخليج كشرط مسبق قبل توقيع عقود العمل. أما بعد الاغتراب فقد انخفضت نسبة من بقي يتمتع بمستوى صحي ممتاز إلى ٣٨٪ من حجم العينة، بينما ارتفعت نسبة ذوي المستوى الصحي المتوسط إلى ٣٠٪ من حجم العينة، ونسبة من أصبح يعاني من حالات مرضية إلى حوالي ٣٢٪ من حجم العينة. السبب في ذلك هو التغير الكبير في الأحوال الجوية بين الأردن ودول الخليج العربي، خاصة درجات الحرارة والرطوبة وما ينجم عن ذلك من مشاكل للجهاز التنفسي، أو أن يكون السبب هو ميول المغترب إلى العمل ساعات بل وحتى مهن اضافية اثناء غربته للاستفادة من فرصة وجوده في دول الخليج العربي ومايعني ذلك من زيادة مطردة في الدخل. وعليه يمكن القول أن الهجرة العمالية تعمل على تقليل نسبة العمال الأصحاء وزيادة نسبة العمال المرضى، وذلك ليس فقط بسبب تقدم السن، بل أيضاً بسبب الارهاق، أو بسبب أمراض الجهاز التنفسي الناجمة عن العيش في مناخ يتباين كلياً عن المناخ المعتاد في الوطن الأم. وهذا يعزز ما خلص إليه (سانتوس) من أن الهجرة العمالية تقوم على مبادلة الجهد مقابل المال، مما يعني تشجيع العامل المغترب على مبادلة أكبر كمية من الجهد مقابل أكبر كمية من

(1) Wallerstein, 1974.

المال وفي أقصر فترة ممكنة من الزمن، وبذلك يعود المغترب لوطنه وهو يعاني من المرض أو الشيخوخة، وبالتالي عن العطاء والانتاج[1]

الخلاصة

هدف هذا البحث إلى بيان مدى التغير الذي طرأ على حياة المغترب الاجتماعية والصحية والنفسية نتيجة هجرته للعمل في دول الخليج العربي، وذلك بمقارنة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية للمغترب قبل وبعد الاغتراب. وقد توصل الباحث إلى أن الهجرة العمالية تميل إلى احداث التغيرات الرئيسية التالية في حياة المغترب:

- رفع المستوى التعليمي للعمال المغتربين.
- زيادة فرص الزواج للمغتربين العزاب.
- تعزيز ميول المغتربين للابتعاد عن الأعمال المهنية أو الوظائف براتب محدود، والاتجاه بدلاً من ذلك للأعمال الحرة في التجارة، وغيرها، أو انضمام العامل المغترب إلى صفوف العاطلين عن العمل في الوطن الأم إذا عجز عن فتح عمل حر بعيد عن مجال مهنته وخبراته الأصلية قبل الاغتراب.
- تعزيز الفرصة لزيادة وتنويع مصادر الدخل للمغترب بعيداً عن الدخل المحدود أو البطالة.
- تعزيز فرص الادخار والاستثمار للمغترب في مجالات العقار والتجارة.
- زيادة ميول المغترب إلى النظر للمستقبل بتشاؤم وبالتالي الانتقال من حالة الاستقرار والانتاج إلى حالة الاحباط والتشاؤم.
- زيادة ولاء المغترب للدولة المضيفة على حساب ولائه للوطن الأم، خاصة من الناحية الاقتصادية.

(1) Santos, 1970.

- زيادة ارتباط المغترب بالسوق العالمية وتركيزه على تقلبات سعر صرف الدولار وليس على كيفية بناء اقتصاد وطنه الأم.
- تدني المستوى الصحي للعامل المغترب.

مما سبق يتبين أن الهجرة العمالية تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة جداً في حياة المغترب. هذه التغيرات لا تتوقف عند الآثار الإيجابية المتمثلة في زيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي للعمال المغتربين، بل أنها تتعدى ذلك إلى التأثير على أوضاعهم الصحية والنفسية وولائهم للوطن الأم. إذن في تقييم ودراسة الهجرات العمالية، يجب أن لا تقتصر نظرة الباحث على أن هذه الهجرة إنما هي منة من السماء لرفع المستوى المعيشي للعمال المغتربين، بل عليه أن يتعدى ذلك ويدرسها كأداة تغيير اجتماعية واقتصادية عميقة في حياة المغترب، لها آثار سلبية وايجابية، على مستوى المغترب وعلى مستوى الوطن، والأجيال القادمة.

قائمة المصادر العربية

(١) اللجنة الوطنية للسكان - النشرة السكانية (٣) ١٩٩٣.

(٢) سعد الدين، ابراهيم، ومحمد عبد الفضيل «تنقل العمالة العربية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.

(٣) وزارة التعليم العالي، التقرير السنوي، ١٩٩٤.

المراجع الأجنبية

(1) Griffith, D. "Women, remittances, and reproduction". 1985.

(2) Ismail, Husein, "The socioeconomic experiences of families of migrant workers in Jordan". Ph. D Dissertation, 1983.

(3) Santos, T. "The structure of Dependency". American Economic Review. 1970.

(4) Serageldin, I. and others, "Some issues related to labor migration in the Middle East and North Africa". Middle East Journal, 1984.

(5) Wallerstein, I. "The capitalist world economy" Cambridge University press, 1974.